



## قرار تعقيبي

باسم الشعب التونسي

أصدرت الدائرة التعقيبية الثانية بالمحكمة الإدارية القرار التالي بين:

المعقّب: شركة \*\*\*\*\* في شخص ممثّلها القانوني مقرّها \*\*\*\*\*

نائبها الأستاذ \*\*\*\*\* الكائن مكتبه بعدد \*\*\* شارع \*\*\*\*\* المنار الثاني.

من جهة،

والمعقّب ضده: وزير \*\*\*\*\* الكائن مقرّه بمكاتبه بوزارة \*\*\*\*\* تونس العاصمة.

من جهة أخرى.

بعد الإطلاع على مطلب التعقيب المقدّم من المعقّب المذكور أعلاه المرسم بكتابة المحكمة بتاريخ 28 مارس 2018 تحت عدد 317045 طعنا في الحكم الإستئنافي الصادر عن الدائرة الإستئنافية الرابعة تحت عدد 210811 بتاريخ 21 أبريل 2019 والقاضي بقبول الاستئناف شكلا ورفضه أصلا وإقرار الحكم الابتدائي المستأنف بأسانيد جديدة وحمل المصاريف القانونية على المستأنف.

وبعد الإطلاع على المكتوب المدلى به من المعقّب 28 ماي 2018 والمتضمّن طلب الرجوع في

التعقيب.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرّخ في 1 جوان 1972 المتعلّق بالمحكمة

الإدارية كما تمّ تنقيحه وإتمامه بالنصوص اللاحقة وآخرها القانون الأساسي عدد 2 لسنة 2011 المؤرّخ

في 3 جانفي 2011.

وبعد الاطلاع على ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 25

أفريل 2019 وبما تمّ الإستماع إلى المستشارة المقرّرة السيدة جهان الهرمي في تلاوة ملخص لتقريرها

الكتابي وحضر الأستاذ \*\*\*\*\* وتمسك بمطلب الرجوع في التعقيب ولم يحضر من يمثل وزارة  
\*\*\*\* وبلغها الاستدعاء .

قررت المحكمة حجز القضية للمفاوضة والتصريح بالحكم لجلسة يوم 30 ماي 2019.

وبما وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

حيث ينص الفصل 32 من قانون المحكمة الإدارية على أنه يمكن للمدعي أن يتخلى كلياً أو جزئياً  
عن دعواه وذلك بعدوله عن طلباته ولا يقبل إلا التخلي الصريح.

وحيث أدلى نائب المعقبة بتاريخ 28 ماي 2018 بمكتوب تضمن طلب الرجوع في التعقيب،  
طبقاً لما أجازته أحكام الفصل 32 المشار إليه أعلاه وتعين لذلك التصريح بقبوله.

ولهذه الأسباب:

قررت المحكمة:

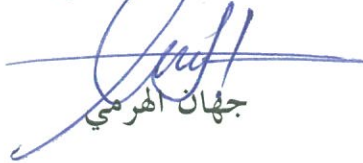
أولاً: قبول مطلب الرجوع في التعقيب.

ثانياً: حمل المصاريف القانونية على المعقب.

وصدر هذا القرار عن الدائرة التعقيبية الثانية برئاسة السيدة نعيمة بن عاقلة وعضوية المستشارين  
السيدتين نرجس تيرة ونادية نويرة.

وتلي علنا بجلسة يوم 30 ماي 2019 بحضور كاتبة الجلسة السيدة أمينة غريبي.

المستشارة المقررة

  
جهان الهرمي

رئيسة الدائرة

  
نعيمة بن عاقلة

الكاتب العام للمحكمة الإدارية

  
الإمضاء: لطفي الخالدي